الأمم المتحدة

A/ES-10/1005–S/2024/588

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
31 July 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة التاسعة والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة 31 تموز/يوليه 2024 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

لقد مضى ما يقرب من 300 يوم على حرب الإبادة الجماعية التي تشنُّها إسرائيل على الشعب الفلسطيني، وهي حربٌ انتهكت بشكل جسيم جميع مبادئ القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وهي حربٌ انتهكت ميثاق الأمم المتحدة انتهاكا سافرا، بما في ذلك السلامة الإقليمية للدول في المنطقة وسيادتها، مما يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين وآفة على إنسانيتنا جمعاء.

وتشنُّ إسرائيل هذه الحرب في وضح النهار، بشكل متعمَّد وغاشم، على الرغم من قرارات مجلس الأمن، ومع ذلك، لم يتحرك المجلس لفرض وقف لإطلاق النار ووضع حد لهذا الفجور.

إن كلَّ يوم يجلب المزيد من الفظائع والخسائر والمعاناة لشعبنا حيث تقوم قوات الاحتلال الإسرائيلية بقتل الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين؛ واغتيال المسؤولين؛ وقتل العاملين في المجال الإنساني والعاملين في المجال الطبي والصحفيين؛ واختطاف المدنيين وتعذيبهم واغتصابهم في السجون الإسرائيلية؛ وقصف وتدمير منازل الفلسطينيين وأحيائهم؛ والتحريض ضد مباني الأمم المتحدة ومهاجمتها، بما في ذلك مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى التي تؤوي ملايين المدنيين المشردين قسراً الذين يتعرضون للتجويع المتعمَّد والحرمان من الحصول على الرعاية الطبية وأبسط الاحتياجات الأساسية لعيش الإنسان وكرامته من قبل المحتل الذي يواصل مطاردتهم وملاحقتهم، ويشردهم مراراً وتكراراً وهم يبحثون جاهدين عن الأمان حيث لا أحد في مأمن ولا مكان آمن.

واليوم، اغتالت إسرائيل مسؤولاً فلسطينياً آخر. وكما صرح الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، تدين القيادة الفلسطينية بأشد العبارات اغتيال رئيس الوزراء الفلسطيني السابق ورئيس المكتب السياسي لحركة

حماس، إسماعيل هنية، في طهران في الساعات الأولى من صباح يوم 31 تموز/يوليو 2024. وأُعلن يوم حداد وطني في دولة فلسطين.

وعلاوة على ذلك، فإننا ندين إدانة قاطعة بأشد العبارات الانتهاك الإجرامي لسلامة أراضي جمهورية إيران الإسلامية وسيادتها، كما ندين بشدة الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة لسلامة أراضي لبنان والجمهورية العربية السورية، بما في ذلك الهجوم السافر بالأمس على بيروت.

وإننا ندعو مرة أخرى، وبأقصى قدر من الاستعجال، مجلس الأمن والجمعية العامة وجميع الدول الملتزمة بالقانون والمحبة للسلام إلى التحرك على الفور لوقف الاعتداءات الإسرائيلية الإجرامية المروِّعة على الشعب الفلسطيني وعلى منطقتنا.

وإننا نطالب بالمساءلة عن هذا الاغتيال، كما طالبنا باستمرار بالمساءلة عن أعمال القتل الوحشي والإصابات التي تعرَّض لها أكثر من 000 130 من الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين على مدار 300 يوم من الرعب والجحيم في غزة، والمساءلة عن جميع السياسات والممارسات الإجرامية لإسرائيل في أرضنا. وبالمثل، ندعو إلى مساءلة إسرائيل عن جميع انتهاكاتها لسلامة أراضي دول المنطقة وسيادتها، بما في ذلك دولة فلسطين.

ويجب إعلاء ميثاق الأمم المتحدة، ليس بالأقوال فقط، بل بالأفعال أيضًا. فعدم مساءلة إسرائيل قد سمح لها بارتكاب هذه الجرائم ومكَّنها من ذلك، وزاد من جرأة المسؤولين الحكوميين والقادة العسكريين والمستوطنين المتطرفين الإسرائيليين على التمادي في حكمهم الإرهابي ضد المدنيين الفلسطينيين العُزَّل في جميع أنحاء أراضي دولة فلسطين، في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفي جميع أنحاء المنطقة.

ومن الواضح أن العنف والإرهاب هما العملة الرئيسية والوحيدة لإسرائيل، وليس القانون الدولي ولا الدبلوماسية ولا الوساطة. ولا يوجد خط أحمر بالنسبة لإسرائيل – لا يوجد قانون لن تخرقه؛ ولا توجد قاعدة لن تسحقها؛ ولا يوجد عملٌ من الفجور والهمجية بحيث لن يقترفه جيش الاحتلال وميليشيات المستوطنين؛ ولا يوجد طفل أو امرأة أو رجل يحظر استهدافهم، وحتى الأطفال الرُضَّع يعتبرون أهدافًا مشروعة.

ويعتقد رئيس الوزراء الإسرائيلي وائتلاف حكومته من المتطرفين وقادته العسكريين أنه لن يكون هناك أبدا ثمن لجرائمهم؛ إنهم يعتقدون أن بإمكانهم فعلا الإفلات من العقاب على ما يقترفونه من أعمال قتل، والإفلات من العقاب على ما يرتكبونه من إبادة جماعية بحق الشعب الفلسطيني. إنهم يعتقدون ذلك، لأن ذلك كان ممكناً حتى الآن. فلم تُحترم أي دعوة لوقف إطلاق النار، ولم يُستجَب لأي طلب لحماية المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية، ولم تُنفَّذ أوامر التدابير التحفظية الصادرة عن محكمة العدل الدولية، ولا توجد حتى الآن أي عواقب على الإطلاق بالنسبة لإسرائيل.

وقد استمر ذلك حتى بينما كان الفلسطينيون يبثون نحو مأساوي ويائس مشاهد الإبادة التي يتعرَّضون لها على الهواء مباشرةً لكي يشاهدها العالم أجمع، معتقدين أن العالم سيتدخل بطريقة ما لإنقاذ حياة أكثر من مليوني إنسان معرضين للخطر في غزة. ووُجِّهت كل النداءات للمساعدة على أمل أن يتحرك العالم احتراما لسيادة القانون والتزاماتنا الأخلاقية المشتركة وإنسانيتنا الجماعية. ومع ذلك، تعرضوا جميعا لوطأة القهر والعار جراء هذا العدوان الشنيع الذي أسفر عن مقتل ما يقرب من 000 40 فلسطيني، غالبيتهم

من النساء والأطفال، وإصابة أكثر من 000 91 آخرين، وترويع شعبنا بأكمله، واقتلاع جميع السكان تقريبًا وتشريدهم قسرا وتدمير قطاع غزة.

وفي الوقت نفسه، في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي ويواصل المستوطنون الإرهابيون الإسرائيليون غاراتهم وهجماتهم العنيفة، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 569 فلسطينيًا على الأقل، من بينهم أطفال، وحملة إسرائيل الاستيطانية الاستعمارية غير القانونية ليست مستمرة فحسب، بل إن وتيرتها تتصاعد أيضا مع عمليات مصادرة الأراضي والسرقة وهدم المنازل والممتلكات والتهجير القسري للآلاف خلال الأشهر العشرة الماضية وحدها.

إلى متى؟ في ظل غياب أي شكل من أشكال المساءلة أو أي تعبئة جادة وعقوبات للضغط من أجل وقف هذه الجرائم، تثبت إسرائيل كل يوم أنها ستواصل التصرف كدولة مارقة. إن عملية الاغتيال التي حصلت اليوم وكل الجرائم التي سبقتها والتي أعقبتها في الساعات التالية تثبت ذلك بما لا يدع مجالاً للشك.

وتعلن إسرائيل صراحةً عن نواياها في مواصلة ما تقترفه، مستهزئةً بمجلس الأمن والجمعية العامة والمجتمع الدولي بأسره، علنا وبصفاقة، ممعنة في حملة الأرض المحروقة قتلا وتدميرا في غزة؛ وتتعهد بالمضي في ترسيخ احتلالها غير القانوني والاستعماري والقائم على الضم وسياساتها العنصرية والتمييزية والبغيضة ضد الشعب الفلسطيني؛ وتقوم بتصعيد حدة التوترات تصعيدا متهورا. وإنها تحاول بشكل سافر زعزعة استقرار المنطقة بأسرها وإثارة حرب شاملة في الشرق الأوسط، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات عميقة وخطيرة في المنطقة وخارجها.

ويجب على المجتمع الدولي أن يواجه هذا الواقع وعليه أن يتحرك فوراً لوقف هذه الجرائم والاعتداءات. فلا حق يمكن لإسرائيل أن تدّعيه لتبرير هذه الأفعال. والحق في السلام والأمن هو حق لجميع الدول في المنطقة وفي كل منطقة من مناطق العالم؛ إنه ليس حقًا حصريًا لإسرائيل.

وعلاوة على ذلك، فإن الحقيقة هي أن إسرائيل محتل غير شرعي في دولة فلسطين وليس لها أي حقوق على الإطلاق في أرضنا. وهذا ما قرَّرته محكمة العدل الدولية بشكل لا لبس فيه في الفتوى المؤثرة التي أصدرتها قبل أيام فقط في 19 تموز/يوليه، ويجب احترام هذا الحكم وإنفاذه. وليس لها أي حقوق في السيادة ولا حق في الدفاع عن النفس في أرض توجد فيها بشكل غير قانوني في انتهاك لكل قواعد القانون الدولي. ويجب أن ينتهي هذا الاحتلال غير القانوني بجميع مظاهره.

لطالما استبدت إسرائيل بالفلسطينيين وعذَّبتهم وقتلتهم على مدى عقود، وهي المزعزعة للاستقرار في المنطقة منذ أمد طويل. ويجب وقفها. ولا لبس في التزامات مجلس الأمن والجمعية العامة والتزامات جميع الدول، بما في ذلك الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة، بالعمل فورا على وضع حد لهذا الوضع غير القانوني البغيض.

إن حياة ملايين المدنيين على المحك في غزة وبقية فلسطين المحتلة وفي جميع أنحاء المنطقة. وإننا نناشد المجتمع الدولي، وفي مقدمته مجلس الأمن، أن ينهض بمسؤولياته وواجباته لوقف الهجوم الذي تشنُّه إسرائيل بهدف الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني، ومنع نشوب حرب إقليمية، والحفاظ على حلم السلام والأمن في الشرق الأوسط بما يتماشى مع الواجب الجليل في صون السلام والأمن الدوليين اللذين يتعرضان بوضوح للتهديد في هذه اللحظات الحرجة.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها 843 رسالة، التي وجَّهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وهذه الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 12 تموز/يوليه 2024 (A/ES-10/1002-S/2024/547)، تشكل سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة بحق شعبنا، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
الوزير
المراقب الدائم